«المشتركة» توقع عقد مناقصة في الإمارات بـ65.7 مليون دولار

أعلنت المجموعة المشتركة للمقاولات عن توقيع شركتها التابعة في الإمارات عقد مناقصة بقيمة 240.46 مليون درهم بما يُعادل 19.89 مليون دينار (65.71 مليون دولار). وقالت "المشتركة" في بيان للبورصة الكويتية أمس الأحد، إن المناقصة خاصة بالطرق الداخلية والبنية التحتية في جزيرة رأس غراب.

وأوضحت أن المناقصة تم ترسيتها على شركة المجموعة المشتركة للمقاولات (أبوظبي) بائتلاف شركة المجموعة المشتركة للمقاولات الإمارات.

وأفادت بأن الأرباح التشغيلية الناتجة من العقد المُشار إليه سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة بالسنوات القادمة.

خلال نوفمبر بزيادة 4.7 بالمئة سنوياً

«بيتك»: 38.3 مليار دينار إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية

- 42.7 بالمئة من الائتمان إلى التسهيلات الشخصية بمبلغ 16.3 مليار دينار ونمو سنوي 5.5 بالمئة
- ارتفاع الائتمان الممنوح إلى قطاع الزراعة 20.5 بالمئة سنوياً إلى 20.6 مليون دينار
- حصة قطاعي العقار والإنشاء 28.2 بالمئة من الائتمان لنحو 10.8 مليار دينار بنمو سنوي 7.3 بالمئة
- تراجع الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك والتجارة و قطاع النفط

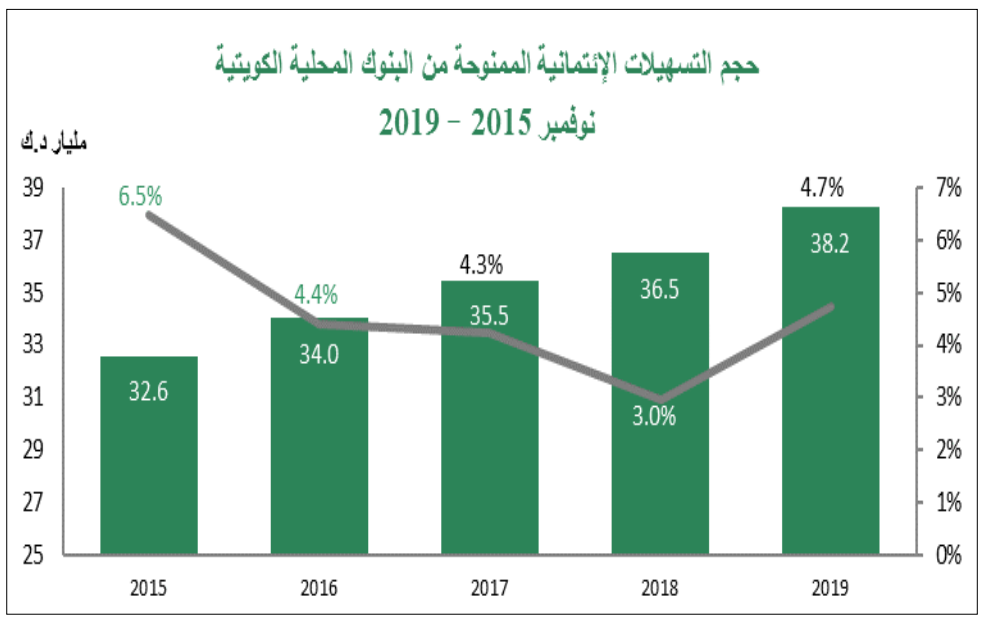

قال تقرير بيت التمويل الكويتي "بيتك" الصادر عن تطور النشاط الائتماني في الكويت – نوفمبر 2019 وإجمالي التسهيلات الائتمانية: ارتفع الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في نوفمبر 2019 بنسبة 4.7% وفق آخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، إذ يبلغ الائتمان الممنوح 38.2 مليار دينار في نوفمبر 2019 مقابل 36.5 مليار دينار في نوفمبر 2018. في الوقت الذي مازالت الودائع تنمو بمعدلات أقل بلغت 1.5% في نوفمبر 2019 على أساس سنوي.

وانخفض إجمالي الائتمان الممنوح بنحو 0.3% شهريا مقارنة مع 38.3 مليار دينار في أكتوبر 2019.

سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع سنوي بين القطاعات الائتمانية من حيث القيمة بحوالي 810 مليون دينار أي بنسبة 10.2% على اساس سنوي ويصل حجمها إلى 16.3 مليار دينار في نوفمبر 2019، يليها الائتمان الممنوح إلى قطاعي العقار والإنشاء بنمو بلغ حوالي 732 مليون دينار أي 7.3% مقترباً من 10.8 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاع "أخرى" بقيمة نمو 253 مليون دينار بنسبة 9.5% وبلغ الائتمان الممنوح لهذه القطاعات 2.9 مليار دينار (تمثل 7.6% من إجمالي الائتمان). يليه قطاع الصناعة بنمو حوالي 31 مليون دينار بنسبة 1.5% متخطياً 2.1 مليار دينار (تمثل 5.3% من إجمالي الائتمان). وارتفع أيضاً الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنحو 3.5 مليون دينار بنمو استثنائي بلغ 20.5%.

وقد تراجعت التسهيلات الموجهة لقطاع التجارة وإلى النفط الخام والغاز والموجهة إلى المؤسسات المالية غير البنوك وإلى قطاع الخدمات العامة على أساس سنوي أيضاً، وبلغت قيمة التراجع نحو 129 مليون دينار و5.1 مليون دينار و3.3 مليون دينار و2 مليون دينار على التوالي، بنسبة تراجع 3.8% و0.3% و0.3% و1.7% على التوالي.

تشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، وتشكل حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية 42.7% من إجمالي الائتمان الممنوح في نوفمبر، بزيادة محدودة عن حصتها البالغة نحو 42.4% إلى إجمالي الائتمان في نوفمبر 2018، في حين ارتفعت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معاً إلى 28.2% من إجمالي الائتمان الممنوح في نوفمبر، مقارنة مع 27.5% لنفس الشهر من 2018، بالتالي ارتفعت حصة القطاعات الثلاثة لتمثل 70.9% من إجمالي الائتمان الممنوح بنحو طفيف مقابل 69.9% فى نوفمبر 2018.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، ويمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع.

النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، تراجعت حصتها إلى 73.2% من التسهيلات الشخصية في نوفمبر، مقارنة مع 75.4% في نوفمبر 2018، بينما النوع الثاني من حيث حجم التمويل الموجه لشراء أوراق مالية ارتفعت حصتها إلى 15.9% من التسهيلات الائتمانية الشخصية بشكل محدود مقابل 15.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية في نوفمبر 2018.

أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فإنه يشكل 8.6% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في نوفمبر أعلى من حصتها التي مثلت 6.6% في نوفمبر 2018، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة. ومازالت القروض الشخصية الأخرى تشكل نحو 2.5% من التسهيلات الائتمانية الشخصية دون تغير في نوفمبر على أساس سنوي.

تجاوزت التسهيلات الائتمانية المقسطة حوالي 11.9 مليار دينار بنسبة زيادة 2.3% عن حجمها في نوفمبر 2018. أما على أساس شهري فقد ارتفعت 0.4% مقارنة مع أكتوبر 2019.

وقد ارتفعت التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية إلى حوالي 2.6 مليار دينار بنسبة نمو هي الأعلى منذ منتصف 2016 وبلغت 7.2% سنويا، فيما انخفضت بنسبة شهرية بلغت 1.1%.

القروض الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، وقد تجاوزت مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض حوالي 1.4 مليار دينار في نوفمبر، مواصلة تسجيل معدل زيادة سنوية استثنائية للمرة الخامسة على التوالي، وهي الأعلى خلال اكثر من 10 سنوات وبلغت 37.2%، مقارنة بحوالي مليار دينار في نوفمبر 2018، بينما تعد أعلى بنسبة قدرها 2.3% على أساس شهري. ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء 7.3% على أساس سنوي ويقترب حجمها من حوالي 10.8 مليار دينار في نوفمبر، وارتفعت 0.4% على أساس شهري.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في نوفمبر نحو 3.3 مليار دينار، مسجلة تراجعاً سنوياً نسبته 3.8%، أما على مستوى الأداء الشهري فقد انخفضت بنحو 1.9%.

«المالية»: استخراج شهادة الإفراج عن محجوز ضمان ضريبة الدخل إلكترونياً

أعلنت وزارة المالية أمس عن إطلاقها لخدمة استخراج "شهادة الإفراج عن محجوز ضمان ضريبة الدخل" إلكترونياً من خلال موقع وزارة المالية اعتباراً من 19 يناير 2020، والتي تمكن الشركات والمؤسسات الكويتية والخليجية والأفراد من الإفراج عن المبالغ المالية المحتجزة من قبل الجهات الحكومية والخاصة التي أبرموا معها عقودا أو اتفاقيات أو تعاملات، وذلك تطبيقا لأحكام المادتين 38،37 من اللائحة التنفيذية لمرسوم ضريبة الدخل رقم 3 لسنة 55 المعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2008.

وتهدف هذه الخدمة الى تسهيل وتبسيط الإجراءات عملاً بتوجيهات مجلس الوزراء الموقر برفع جودة الخدمات الحكومية المقدمة وتحويلها إلى خدمات إلكترونية، لاسيما لقطاع الأعمال، بما يحقق رؤية البلاد في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية.

وفي هذه المناسبة صرحت الوكيل المساعد للشؤون المالية والضريبية أسيل سليمان السعد المنيفي قائلة "أن إطلاق وزارة المالية لخدمة استخراج شهادة الإفراج عن محجوز ضمان ضريبة الدخل إلكترونياً، بهدف تسهيل إجراءات استخراج الشهادة وذلك عبر الدخول على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية قائمة "الخدمات الإلكترونية"، على أن يتم استلام الشهادة عبر البريد الإلكتروني مباشرة دون الحاجة إلى مراجعة وزارة المالية، وذلك خلال مدة لا تتجاوز 5 أيام عمل بحد أقصى."

أسيل المنيفي

واستكملت المنيفي قائلة "أن هذه الخدمة الإلكترونية ستكون جاهزة لاستخراج أكثر من 7000 شهادة إلكترونية كانت الوزارة تقوم بإصدارها ورقياً في كل سنة ميلادية، الأمر الذي سينتج عنه توفير للوقت والجهد والمال، إضافة الى إلغاء الدورة المستندية الورقية الطويلة بالمرفقات والمستندات وخلافه التي كانت تتحمل عنائها الشركات والأفراد."

«التجارة»: 12.7 مليون دينار لدعم المواد التموينية والإنشائية في ديسمبر

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الأحد إن قيمة الدعم المقدم للسلع والمواد التموينية والانشائية المدعومة بأصنافها بلغ 7ر12 مليون دينار كويتي (نحو 41 مليون دولار امريكي) في شهر ديسمبر الماضي.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أن قيمة المبالغ الموجهة لدعم المواد الغذائية التي تشمل المواد الأساسية إضافة إلى حليب ومغذيات الأطفال بلغت 6ر4 مليون دينار (نحو 14 مليون دولار).

وأفادت بأن إجمالي قيمة دعم مواد الحليب ومغذيات الأطفال بأنواعها بلغ 862 ألف دينار (نحو 8ر2 مليون دولار) مبينة أنها أنفقت على 21 صنفا منها.

وذكرت أن قيمة دعم المواد الإنشائية بلغت 1ر8 مليون دينار (نحو 26 مليون دولار) مشيرة إلى أن عدد المستفيدين من المواد التموينية بلغ نحو 129ر2 مليون مستفيد موزعين على 236594 بطاقة تموينية.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

43 مليار دولار حيازة الكويت من السندات الأميركية في نوفمبر

تراجعت حيازة دولة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية بنهاية نوفمبر 2019 بنسبة 2.05 بالمائة على أساس سنوي.

وحسب بيانات وزارة الخزانة الأمريكية، بلغت حيازة الكويت في نوفمبر السابق 43 مليار دولار، مقارنة بـ43.9 مليار دولار بالشهر نفسه من 2018.

وعلى أساس شهري، انخفضت حيازة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية بنسبة 1.83 بالمائة، علماً بأنها كانت تبلغ 43.8 مليار دولار في أكتوبر 2019.

ومنذ بداية عام 2019 رفعت الكويت استثماراتها في سندات الخزانة الأمريكية بواقع 1.7 مليار دولار، عن مستواها في نهاية ديسمبر 2018.

وطبقاً للبيانات، وزعت استثمارات الكويت في سندات الخزانة الأمريكية بين 36.446 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و6.590 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

يُشار إلى أن الكويت تحتل المركز الثاني عربياً في حيازة سندات الخزانة، بعد المملكة العربية السعودية التي تستحوذ على سندات بقيمة 179.7 مليار دولار، وفي المركز الثالث حلت الإمارات العربية المتحدة بـ39.9 مليار دولار.

وعلى المستوى العالمي، فقد احتلت اليابان المركز الأول مستحوذة على سندات أمريكية بـ1.16 تريليون دولار، وتبعتها الصين بـ1.09 تريليون دولار، ثم المملكة المتحدة بـ328.6 مليار دولار.

وبشكل عام، بلغ حجم سندات الخزانة الأمريكية بنهاية نوفمبر السابق 6.74 تريليون دولار، بنمو 8.89 بالمائة عن مستواها في الشهر المماثل من 2018 البالغ 6.19 تريليون دولار، مع نموها شهرياً 0.59 بالمائة.

وتعد سندات الخزانة الأمريكية وسيلة لجمع الأموال والديون من الدول والمؤسسات، وتسددها الحكومة عند حلول ميعاد استحقاقها الذي يختلف حسب أجل السند.

مؤشرات البورصة ترتفع جماعياً وأسهم البنوك تتصدر المشهد

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الأحد مرتفعة بشكل جماعي، حيث صعد المؤشر العام 0.66 بالمائة عند مستوى 6393.04 نقطة رابحاً 41.84 نقطة. كما ارتفع المؤشران الرئيسي والأول بنسبة 0.47 بالمائة و0.72 بالمائة على الترتيب.

وزادت سيولة البورصة 23.3 بالمائة لتصل إلى 43.37 مليون دينار مقابل 35.17 مليون دينار بالجلسة السابقة. كما ارتفعت أحجام التداول 23.9 بالمائة لتصل إلى 200.57 مليون سهم مقابل 161.89 مليون سهم يوم الخميس الماضي.

وسجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعاً بصدارة البنوك بنمو نسبته 0.91 بالمائة بالتزامن مع صعود 9 أسهم بالقطاع أبرزها "بيتك" الذي ارتفع 1.1 بالمائة، و"الكويت الوطني" مُحققاً نمواً قدره 0.55 بالمائة.

في المقابل، سجلت مؤشرات 4 قطاعات تراجعاً بصدارة الخدمات الاستهلاكية بانخفاض نسبته 0.7 بالمائة، يليه النفط والغاز بواقع 0.15 بالمائة، ثم السلع الاستهلاكية بنحو 0.05 بالمائة، وأخيراً العقار وتراجع بشكل طفيف بلغت نسبته 0.03 بالمائة.

على صعيد الأسهم، جاء سهم "أموال" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو نسبته 10 بالمائة، فيما تصدر سهم "الخليجي" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 12.9 بالمائة.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 8.52 مليون دينار، فيما تصدر سهم "أرزان" نشاط الكميات بتداول 36.75 مليون سهم مُرتفعاً 4.84 بالمائة عند سعر 26 فلساً.

وتعليقاً على جلسة، قال المُحلل الفني لسوق المال، نزار يونس وفقا لموقع "مباشر"، إن البورصة الكويتية ارتفعت بفعل مجموعة من المُحفزات أبرزها ترقب النتائج السنوية للشركة، وعمومية "بيتك" غداً والتي ستناقش مشروع الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد البحريني. وأوضح يونس أن هدوء الأوضاع في المنطقة نسبياً ساهم في تحسن التداولات في الآونة الأخيرة، موضحاً بأن جلسات الأسبوع الماضي شهدت صعود جيد تخلله جلسة جني أرباح وحيدة وكانت يوم الخميس الماضي.

وأضاف بأن بدء الشركات في الإعلان عن النتائج السنوية، وخاصة البنوك، سيمثل المُحرك الرئيسي في أداء التداولات خلال الفترة المُقبلة، حيث يترقب المساهمون ما ستُسفر عنه هذه النتائج وما يُصاحبها من توزيعات ينتظرها المستثمر من عام إلى آخر.

فنياً، قال يونس إن المؤشر العام نجح في 9 جلسات من عام 2020 أن يُضيف مكاسب تجاوزت 110 نقطة شكلت نمواً بنسبة 1.8 بالمائة، مواصلاً رحلة الصعود التي على ما يبدو أنها ستستمر في يناير، وربما تصل مستهدفاته مع نهاية الشهر إلى مستويات 6600 حتى 6700 نقطة.

«أو.تي.سي»: تداول 9.5 مليون سهم بقيمة 2.17 مليون دينار

شهدت منصة تداولات نظام خارج المنصة المعروف اختصارا ب(أو.تي.سي) خلال جلسات الأسبوع المنتهي يوم الخميس الماضي تداولات بلغت 5ر9 مليون سهم بقيمة 17ر2 مليون دينار كويتي (نحو 3ر7 مليون دولار أمريكي) تمت عبر 322 صفقة.

وقالت شركة (الموازي دوت كوم) في تقرير لها أمس الأحد إن شاشة الصفقات الفورية سجلت حجم تداولات بواقع 5ر7 مليون سهم بقيمة 9ر1 مليون دينار (نحو 4ر6 مليون دولار) تمت عبر 315 صفقة.

وأضافت الشركة أن الصفقات الخاصة بلغت تداولات أسهمها 9ر1 مليون سهم بقيمة بلغت 185 ألف دينار (نحو 629 ألف دولار) تمت عبر سبع صفقات.